حمد واذا كان كذلك كان امكان التجرد مع امكان الاقتران امكانا للمحل لكن
امكان المحل محل فيكون امكان التجرد محالا وفيه نظر اذ لعل لكل الهيولى المجردة
يكون مخالفة بالماهية للهيوليات المقترنة وتمتنع اقترانها ولانها دليل ثان على
ان الهيولى لا تنفك عن الصورة ولو تجردت لكانت موجودة بالفعل
ومستعدة للصورة والواحد لا يقتضي قوة وفعلا اذ الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد فيكون لها ما يقتضي هذه القوة وهي الهيولى لان المقتضي لقوة
القبول هو الهيولى فيكون للهيولى هيولى اخرى والكلام فيها كما
في الاولى فيلزم التسلسل في الهيوليات وذلك مح فالهيولى هذا البحث
متفرع على ما سبق ومراده انا علم امتناع انفكاك كل واحد منهما عن الآخر
فلكل منهما لا محالة افتقار الى الآخر والا لجاز الانفكاك وليست الهيولى علة
للصورة والا لكان لها وجود قبل وجود الصورة ولاجتمع القبول والفعل ولانها قابلة
صور لا نهاية لها فلا تكون علة لمعينة ولا الصورة علة للهيولى لانها حالة
فيها فتحتاج في وجودها اليها ولانها لا توجد الا مع التناهي والشكل والهيولى
متقدمة عليها وما مع المتأخر متأخر ولانه يلزم ح استغناء الهيولى عند انتفاء
الصورة المعينة لاستغناء المعلول عند انتفاء العلة بل الهيولى تفتقر اليها
في بقائها وتحرسها لان الصورة تستحفظها بتواردها اذ لو فرضنا زوال صورة
وعدم اقتران اخرى عدمت المادة فهي كالدعائم تزال واحدة وتقام بعدها
اخرى والصورة تحتاج الى المادة في تعينها وتشكلها اذ قد علمت في باب
التغير ان تشخصها بالمادة وما يكتنفها من الاعراض والمادة ايضا هذا اشارة
الى اثبات الصورة النوعية التي بها تصير الاجسام انواعا متباينة بعد
اشتراكها في الصورة الجسمية لا تخلو عن صورة اخرى نوعية والا لما اختلفت
الاجسام في الهيئات اي الاشكال والامكنة لكون بعضها قريبا من المركز
وبعضها بعيدا منه والكيفيات كالحرارة والبرودة ونحوهما والاوضاع
الطبيعية لكون بعضها محيطا بالكل وبعضها في وسط الكل والتشكل
والتفكك بسهولة كالماء او عسر كالارض واللازم باطل لتحقق الاختلاف

بيان الملازمة ان هذه الامور لا تستند الى الهيولى لان القابل لا يكون
فاعلا ولا الى المجرد لان نسبته الى الكل سواء فتخصيص البعض بامر
اخر مرجح فلو لم تكن امور مختلفة تقتضي تلك الآثار لما اختلفت الاجسام
فيها لان الاجسام مشتركة في الصورة الجسمية ولوازمها وتلك الامور ان
كانت مقومة للاجسام فهو المطلوب والا عاد الكلام فيها وتسلسل
قال الامام الرازي الظاهر انها من الاعراض ونقول لم لا يمتنع تعاقب
صور بلا نهاية فلم يمتنع تعاقب اعراض بلا نهاية وربما استدل بان الماء
اذا سخن يعود بالطبع باردا فثمة امر هو مبدأ الكيفية باق قلنا ومن
اين يلزم كونه من المقومات واعلم ان بناء هذه الكلمات المذكورة في
اثبات الهيولى والصورة والمباحث المتفرعة على ذلك على نفي الفاعل
المختار فانا اذا جوزنا ثبوت فاعل مختار جاز ثبوت صورة وهيولى
مجردتين والموجب للتناهي والتشكل والاختصاص بالحيز المعين والوضع
المعين هو ارادته واختياره والحق معونته كما يجيء ومع ذلك فللمعترض
ان يجوز انفصال الصورة بنفسها ه يقول لم لا يجوز ان يكون الموجب
للتناهي والتشكل هو الفاعل قوله لو كان كذلك لا تشكلت الصورة
بالانفعال قلنا لم قلتم انه مح قوله فيكون فيها قوة الفصل والوصل قلنا
لانم توقف قبولها للتناهي والتشكل عليها فان الاشكال قد تختلف
من غير انفصال الجسم كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات
المختلفة وهذا الاعتراض على الوجه الاول من الوجهين المذكورين لامتناع
انفكاك الصورة عن الهيولى وعدم استلزام قبول القسمة الوهمية
قبول الانفكاكية وما ذكره لبيانه فقد سبق الكلام عليه في جواب السؤال
وهذا اعتراض على الوجه الثاني من الوجهين الدالين على امتناع انفكاك الصورة
عن الهيولى وان تعين المادة المعينة المجردة عن الصورة وصيرورتها بشرط
اقتران الصورة بها فان الصورة اذا اقترنت بها اصفح ان يكون لها
وضع وحيز معين فلا يلزم الترجيح بلا مرجح وهذا اعتراض على الوجه الاول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1